

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبدالله السلطان
وعضوية القضاة السادة

عبدالفتاح العوامله ، كريم الطراونه ، نور الدين جرادات ، عادل الخصاونه

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٣٠٣

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .
المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٥٤٠ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ القاضي بما يلي :

- ١- إدانة المتهم
بجناية حمل وحياسة سلاح ناري
بدون ترخيص طبقاً لأحكام المادتين ٤٣ و ٤٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر
رقم ٣٤ لسنة ٥٢ وتعديلاته وعملاً بالمادة ١١/ج من نفس القانون الحكم
بحبسه مدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .
- ٢- تجريم المتهم
بجناية القتل قصداً طبقاً لأحكام
المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وبوصفها المعدل .

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تقرر
المحكمة وضع المجرم
عشر عاماً والرسوم .

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي وضعه
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر عاماً والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط
محسوبه له مدة التوقيف المشار إليها في مستهل القرار .

وتتلخص أسباب التمييز بالسبب التالي :-

- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات
والأدلة التي قدمتها النيابة العامة وما ورد على لسان المميز ضده من اعترافات وما احتواه

ملف الدعوى من مبررات وضبوطات وقرائن قانونيه جميعها تثبت أن المميز ضده قام بقتل المغدور بعد تصور ذهني وتصميم .

لهذا السبب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٣ قدم رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقضه .

النتيجة

بعد التدقيق والمداوله نجد أن النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم

٢٠٠٣/٣٥٣ أسندت إلى المتهم التهم التاليه :-

- ١- جنایة القتل العمد خلافاً لأحكام الماده ١/٣٢٨ عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحيازه سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و٤ و١١/ج من قانون الأسلحه الناريه والذخائر .

وتتلخص وقائع الدعوى كما جاءت بإسناد النيابة العامه بأن المتهم والمغدور

أبناء عمومه وقبل واقعة القضييه بشهر تقريباً سمع المتهم

عودة الله إشاعه يتداولها الناس وهي أن المغدور يقول للناس أن المتهم سكرجي وهامل وردي وأصبح الناس يتناقلون هذه الأقاويل مما أوعز صدر المتهم فعقد العزم على الإنتقام من المغدور وصمم على قتله وإزهاق روحه وأعد للموت عدته وحمل مسدساً كان موجوداً في منزله وعبأه بالعتاد كي لا يخيب في مسعاه ويوم واقعة هذه القضييه بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٢ ذهب المتهم إلى بقاله تعود للمدعو وتقع

على طريق صياغة وجلس في البقاله لانتظار المغدور في الوقت المعتاد لقدم المغدور من عمله وعندما أحس المتهم بأن موعد قدوم المغدور اقترب خرج من البقاله وسار في الشارع المؤدي لكنيسة صياغة وهو نفس الشارع المؤدي إلى منزل المغدور ويسلكه المغدور كل يوم في ذهابه إلى عمله وعودته منه علماً بأن المتهم يسكن في منطقة المخيط والطريق إليها ليست نفس الطريق التي يسكنها المغدور والتي مشى فيها المتهم في تلك الأثناء حضر المغدور من عمله ووقف المتهم في الشارع بالقرب من الكنيسه وكان الشارع في ذلك الوقت خالياً من الماره وعلى الفور قام المتهم بسحب المسدس الذي كان قد أعدّه سلفاً واطلق ست عيارات ناريه باتجاه المغدور وعلى مسافة مترين أصابته جميعها في أنحاء متفرقه من جسمه وأدت إلى وفاته ثم قدمت الشكوى وجرت الملاحقه .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى واستمعت أدلتها وبياناتها وخلصت بقرارها ومن خلال البيانات التي قنعت بها أن المتهم والمغдор أبناء عمومته ، والمتهم يسكن في بيت شعر غرب منطقة المخيط والطريق المؤدية إلى تلك المنطقة تسمى طريق مخيط ، والمغдор يسكن مع والده في بيت شعر في منطقة صياغة غرب جبل نيبو والطريق المؤدية لها تسمى طريق صياغة ، والمغдор يعمل موظفاً في مديرية أشغال محافظة مادبا ويسلك طريق صياغة أثناء ذهابه على عمله وعودته إلى منزله وهو ملتح ورجل دين ، أما المتهم فهو يسلك طريق المخيط وحياناً يسلك الطريق الجبلي الواقع بين طريق المخيط وطريق صياغة ، وقبل حصول واقعة هذه الدعوى بأقل من شهر تقريباً كان يوجد حفلة عرس لابن عم المتهم وفي تلك الحفلة دار حديث بين المدعويين ومن ضمنهم المغдор عن المتهم وسلوكه حيث ذكر المغдор عنه أنه سكرجي وهامل وردي وأصبح الناس يتناقلون هذه الصفات عن المتهم .

ويوم الحادث بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٠ وبحدود الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً كان المتهم قد ذهب إلى بقالة الشاهد الواقعة بالقرب من مثلث منطقة الخيط طريق صياغة كالمعتاد وجلس في تلك البقالة مع صاحباها بالإضافة إلى الشاهدين كل من مدة لا تقل عن نصف ساعه وبعد أن اشترى بعض الأغراض خرج من البقالة وسلك طريق صياغة واثاء ذلك خرج أيضاً الشاهد عائداً إلى منزله بالتركتور الذي كان يقوده والتقى بالمتهم على ذلك الطريق وركب معه مسافة ٢٠٠ متر تقريباً ثم نزل بالقرب من مهبط الطائرات لمتابعة مسيره مشياً على الأقدام ليسلك المنطقة الجبلية المؤدية إلى منزله وفي طريق عودة المغдор من عمله إلى منزله ، وعلى طريق صياغة دخل بقالة الشاهد واشترى بعض الأغراض ومن ثم تابع مسيره عندها شاهده المتهم واستوقفه واخذ يعاتبه حول الكلام الذي قاله عنه في حفلة عرس ابن عمه وأن الناس اصبحوا يتناقلون عنه هذا الكلام وحصلت بينهما مشادة كلاميه ، قام المتهم على أثرها بسحب المسدس الذي كان بحوزته وقام بسحب الأقسام حيث كان المسدس محشوواً بالعتاد وأطلق منه ستة أعيره ناريه على المغдор عن قرب أصابته جميعها في منطقة الرأس والصدر والبطن وأنحاء أخرى متفرقة من جسمه ثم تركه ممدداً على الأرض ولاذ بالفرار باتجاه المنطقة الجبلية حتى وصل إلى مكان سكناه ، وأخبر والده بما حصل معه . ومن ثم أخذ معه عدداً من الطلقات الحيه لنفس المسدس وتابع الفرار باتجاه منطقة عين جماليه - وقد القي القبض على المتهم واعترف صراحه بقيامه بقتل المغдор وإزهاق روحه ، وقد علل الطبيب الشرعي سبب الوفاء بالنزف الدموى الشديد

لمادة الدماغ والتجويف الصدري الأيمن والأيسر والنزف الدموي للبطن نتيجة إصابته بالأعيرة النارية المذكورة

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها محكمة الجنايات الكبرى وجدت أن ما أقدم عليه المتهم من أفعال بيوم وتاريخ الحادث وهي قيامه بإطلاق ستة أعيرة نارية من المسدس الذي كان بحوزته على رأس وصدر وبطن المغدور وأنحاء أخرى متفرقة من جسمه أصابته جميعها وكانت نافذة ونجم عن ذلك النزف الدموي الشديد لمادة الدماغ والتجويف الصدري الأيمن والأيسر والنزف الدموي للبطن ومن ثم حصول الوفاة . فإن كل هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تدل دلالة أكيدة وواضحة أن نيته قد اتجهت إلى قتل المغدور وإزهاق روحه ودليل المحكمة على ذلك استخدامه سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهو المسدس المضبوط وإطلاق المتهم ستة أعيرة نارية من قرب ومكان وطبيعة الإصابات التي تعرض لها المغدور حيث كانت في أماكن خطيره وقاتله إلا أنها وجدت أن نية القتل كانت آنية وبنت لحظتها ولم تكن نية مبيتة أضمر أو خطط لها المتهم في نفسه وصمم عليها إذ أن نية القتل كانت على أثر حديث المتهم مع المغدور ومعاتبته له حول الكلام الذي كان يردده في حفلة عرس ابن عمه بقوله أن المتهم سكرجي وهامل وردي وحصول المشاهدة الكلامية بينهما مما ينفي العمد وهو سبق الإصرار المنصوص عليه في المادة ٣٢٩ من قانون العقوبات الذي يستدعي ثبوت التصميم السابق لوقوع الجريمة وإن يكون هذا التصميم مقروناً بهدوء البال والفترة الزمنية لهذا التفكير الهادي .

وبالتالي وجدت محكمة الجنايات الكبرى أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم لا تشكل جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وإنما تشكل سائر أركان وعناصر جناية القتل القصد طبقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات .

وعملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قررت تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ عقوبات لتصبح جناية القتل القصد طبقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من نفس القانون .

واستناداً لما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى قررت ما يلي :-

١- إدانة المتهم
بجناية حمل وحيازة سلاح ناري
بدون ترخيص طبقاً لأحكام المادتين ٣ و ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وعملاً بالمادة ١١/ج من نفس القانون الحكم بحبسه ستة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .

٢- تجريم المتهم
بجناية القتل قصداً طبقاً لأحكام
المادة ٣٢٦ عقوبات وبوصفها المعدل .

وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادة ٣٢٦ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة خمسة عشر سنة والرسوم .

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة خمسة عشر عاماً والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط تحسب له مدة التوقيف .

لم يرضَ النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار وطعن فيه تمييزاً لسبب واحد مفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها . إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة وما ورد على لسان المميز ضده من اعترافات وما احتواه ملف الدعوى من مبررات وضبوطات وقرائن قانونية جميعها تثبت أن المميز قام بقتل المغدور بعد تصور ذهني وتصميم .

قدم رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه مؤرخه في ٢٩/١٠/٢٠٠٣ طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً .

وعن سبب التمييز : نجد أن نية القتل هي أمر يبطنه الجاني في نفسه ولا يمكن التعرف عليه إلا من خلال المظاهر الخارجية والتي من شأنها أن تكشف عن قصد هذا الجاني وتظهر طبيعة هذا القتل ووصفه القانوني .

ومن هذه المظاهر التي يتعين الرجوع إليها للإستدلال على نية القتل وطبيعته ، الأداء المستعمل في الجريمة وموضع الإصابه وجسامتها وظروف الواقعة . ومن الرجوع إلى بيانات هذه الدعوى نجد أن الأفعال التي قام بها المتهم تجاه المجني عليه تدل دلالة قاطعه إلى أن نيته قد اتجهت إلى قتل المغدور وإزهاق روحه ودليل ذلك استخدامه سلاحاً قاتلاً وهو المسدس وإطلاق عدة أعيره ناريه باتجاه المغدور وإصابته في أماكن قاتله أدت جميعها إلى إزهاق روحه .

إلا أننا نجد أنه لم تتوفر في هذه الواقعة عناصر وأركان جريمة القتل العمد ، وذلك استخلاصاً من الكيفية التي تم بها ارتكابها والظروف التي أحاطت بالجاني عند ارتكابها . حيث أن المستخلص من بيانات هذه القضية أن نية القتل لم تكن مبيتة أضمر أو خطط لها المتهم في نفسه وصمم عليها . وإنما حصلت هذه النية على أثر مشاهدة الجاني للمغدور في الطريق مصادفة والثابت أن كلا منهما كان يسلك هذا الطريق أثناء عودته إلى منزله ، حيث حصلت معاتبة ومشاحنة بينهما حول الكلام الذي كان يردده المغدور عن المتهم في حفلة عرس ابن عمه بقوله عن المتهم ((إنه سكرجي وهامل وردي)) وحصول المشادة الكلامية بينهما مما ينفي عنصر العمد في القتل والمنصوص عليه في المادة ٣٢٩ من قانون العقوبات وبأن نية القتل كانت آنية وبنيت لحظتها وقد تولدت لدى المتهم في أعقاب

النفاش والعتاب بين المتهم والمغدور وعليه يكون تعديل وصف التهمة المسنده للمتهم من جناية القتل العمد إلى جناية القتل القصد متفقاً والقانون .

لهذا وحيث أن البيانات التي استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها وبالتالي فإن تعديلها للتهمة المسنده للمميز ضده من جناية القتل العمد إلى جناية القتل القصد لا يخالف القانون ما دام أنه مبني على ذات الوقائع التي شملتها البينة المقدمة ويكون سبب التمييز حقيقاً بالرد .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ شوال سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/١٢/٧ م .

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/ن ر

lawpedia.jo